دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت

د. دلال نايف الحجرف
موجه تربية بدنية بوزارة التربية دولة الكويت
dalalnaief2023@gmail.com

ملخص البحث

هدف البحث التعرف على دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت، واعتمد البحث على المنهج الوصفي (دراسات مسحية وتحليلية) لمناسبته لطبيعة البحث ولتحقيق أهدافه، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية ممثلة من مديري وإداري أندية رياضية ومستثمر رياضي بدولة الكويت، وذلك لعدد (٦٥) فرد، حيث بلغت العينة الاستطلاعية عدد (٥) وبلغت العينة الاساسية عدد (٦٠) فردا حيث تم توزيع الاستبيان عليهم، ومن خلال ما توصلت إليه الباحثة من نتائج تستنتج أن دور الهيئة العامة للرياضة و القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت من خلال استعراض نتائج تحليل إجابات عينة البحث من مديري وإداري أندية رياضية ومستثمر رياضي قد جاء بدرجة كبيرة وتعكس ضوابط الاستثمار في الأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة والاتحادات الرياضية، ومن خلال ما توصلت إليه الباحثة من استنتاجات توصى بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم تسهيلات أكثر وضمانات قانونية تحمي المستثمر، وتهيئة مناخ استثماري فعال ومطابق للمقاييس والمؤشرات الدولية، وتوفير جميع العوامل الأساسية التي تدخل في تكوين مناخ متكامل لجذب تدفقات استثمارية أكثر في المجال الرياضي.

الكلمات المفتاحية: القوانين والتشريعات – الإستثمار الأجنبي – الأندية الرياضية.

The role of the Public Authority for Sports, laws and legislation in promoting foreign investment in sports clubs in the State of Kuwait

Abstract

The aim of the research is to identify the role of the General Authority for Sports, laws and legislation in promoting foreign investment Sports clubs in the State of Kuwait, and the research relied on the descriptive approach (survey and analytical studies) due to its suitability to the nature of the research and to achieve its objectives. (65) individuals, as the exploratory sample reached the number (5) and the basic sample reached the number (60) individuals, as the questionnaire was distributed to them, and through the results reached by the researcher, she

concludes that the reality of laws and legislations that stimulate foreign investment in sports clubs in the State of Kuwait through a review The results of analyzing the answers of the research sample from managers and administrators of sports clubs and a sports investor came to a large extent and reflect investment controls in comprehensive and specialized sports clubs and sports federations, and through the conclusions reached by the researcher recommend encouraging foreign direct investment by providing more facilities and legal guarantees that protect the investor, Creating an effective investment climate that conforms to international standards and indicators, and providing all the basic factors that go into creating a climate Integration to attract more investment flows in the sports field.
Keywords: Public Authority for Sport - Laws and Legislations - Foreign Investment.

دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت

مقدمة البحث:

أدت التغيرات التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية في أواخر القرن العشرين إلى تقلص مصادر التمويل، مثل انكماش البنوك التجارية في مجال التمويل، حيث كانت أهمية تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر وبدأ يلعب دورًا في عملية التنمية الاقتصادية لمعظم الدول المستثمرة، وهي البنوك التي كانت حاسمة في سبعينيات القرن الماضي ومع ذلك، وفي أواخر الثمانينيات تضاءلت أهميته ونتيجة للفوائد التي يتمتع بها، اكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة، من خلال التقدم في مجال التكنولوجيا المعاصرة وخلق فرص العمل لسكانها من خلال استخدام القوة العاملة، والمساعدة بشكل فعال في تعزيز قدرات الدول المستثمرة. (١٤: ٣١)

وأصدرت الهيئة العامة للرياضة بدولة الكويت بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٥م لائحة ضوابط الاستثمار في الأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة والاتحادات الرياضية المرفقة بالقرار رقم (٢٠١٥/١٤٣) المؤرخ في ٥ مارس ٢٠١٥ الصادر عن الهيئة العامة للرياضة في شأن ضوابط الاستثمار في الأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة والاتحادات الرياضية، والتي تشتمل على متطلبات إعداد تقرير التأكيد بشأن الالتزام بضوابط الاستثمار لدى الهيئات الرياضية في دولة الكويت، والالتزام بالقوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة من قبل الهيئة العامة للرياضة، وتعزيز ثقة المستثمرين وكافة الأطراف أصحاب المصلحة في نزاهة الهيئات الرياضية وسلامة بياناتها المالية. (٢٣)

ومن خلال إزالة النظام الاقتصادي من كونه مصدرًا للنزاع بين الدول من خلال الاتفاقيات الدولية، يسعى القانون الدولي العام إلى إنشاء نظام متكامل من حيث الجوانب الموضوعية والإجرائية لحماية الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي

أمر حاسم للتنمية الاقتصادية للبلدان ويساعد على تحقيق الاستقرار الدولي من خلال مراكز تسوية النزاعات والتحكيم . (٢١ : ١١)

وحدث تغييران هامان في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثمانينيات والتسعينيات، عن طريق التحول من الاستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص والتحول من القروض المصرفية واستثمارات الحافظة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشارك الشركات متعددة الجنسيات في عدد كبير من الأنشطة الإنتاجية التي لا يوجد لها في كثير من الأحيان صلة منطقية بينها ، ويكون الدافع وراءها هو تجنب احتمال الخسارة وتعظيم العائد، وهذا يشمل حركة السلع والخدمات ورأس المال والتقنيات بين الدول. (١ : ١٢)

وهناك عدة طرق للمستثمرين في الدول العربية لحل الخلافات ، بما في ذلك الحماية الإجرائية مثل القدرة على استخدام القضاء الوطني أو التحكيم الدولي لتسوية الخلافات التي قد تنجم عن استثماراتهم. للمستثمرين أيضًا خيار حل خلافهم وفقًا لأي اتفاقيات دولية وقعتها الدولة المضيفة. كما تضمنت قوانين الاستثمار حماية إجرائية لتسهيل قيام المستثمر الأجنبي بتأكيد حقوقه في حالة نشوء خلاف حول استثماراته بالإضافة إلى الحماية القانونية. (٢ : ١١٢٣)

ويستفيد اقتصاد الدول المضيفة، ولا سيما النامية منها من الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر هام للتمويل وكوسيلة منتجة لتسخير الموارد الطبيعية غير المستغلة. وتعزيز التنافسية المحلية من خلال تشجيع الصادرات وفتح أسواق دولية جديدة. كل هذه المزايا للاستثمار الأجنبي المباشر ستؤدي بالتأكيد إلى معدلات نمو اقتصادي سريعة والمزيد من فرص العمل في اقتصاد الدولة المضيفة، مما يساعد في محاولة خفض البطالة، وهي إحدى القضايا الرئيسية التي يجب على حكومات الدول المضيفة التعامل معها. (١٠ : ٢٤)

ويزيد الاستثمار الأجنبي من القدرة الإنتاجية للأمة وهو أداة قوية في تعديل الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، فهو لا يوسع حجم الاقتصاد فحسب، بل يسرع أيضًا معدل النمو من خلال تعزيز القيمة المضافة والإنتاجية، وكذلك توسيع فرص العمل والتوظيف المحلي وتحسين المهارات الإدارية والفنية، ونقل التكنولوجيا المتطورة من خلال اعتماد نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية، مما يساعد على نقل التقدم التكنولوجي في القطاعات الأخرى الوطنية، ودعم الاقتصاد من خلال المحاكاة. (١٧ : ١٠)

والقانون ليس ضرورة اجتماعية فحسب بل ضرورة سياسية أيضًا، وذلك لأنه من أجل أن يسود الأمن بين أفراد الدولة، ولكي يمارس سلطته وينظم العلاقات بين الحاكم والمحكوم، يجب أن تسن القوانين التي تنظم العلاقات بين المستثمر والدولة. (٢٢ : ١٠٨)

وسيادة القانون ليست ضرورية للمجتمع فحسب، بل للسياسة أيضًا وذلك لأن الدولة يجب أن تتبنى قوانين تدير وتضبط التعامل مع المساءلة الكاملة حتى يسود الأمن بين مواطنيها، وتمارس سلطتها ، وتسيطر على الروابط بين الحاكم والمحكوم. (١٦ : ١٠)

وقد أصبح التشريع الآن المصدر الأساسي للقوانين وتوطيد سلطة الدولة ونتائج عملياتها، وظهور الاتجاهات الاجتماعية التي تتطلب تدخل الدولة في عديد من المجالات لتنظيمها من خلال التشريع، ونمو الروابط الاجتماعية وتعقيدها إلى الحد الذي يستلزم الإسراع في سن عديد من القوانين الحاكمة وتدوين القواعد القانونية. (١٣ : ٤١)

ويصف آخرون القانون الطبيعي على أنه نظام من المُثُل العليا التي يراها العقل البشري العقلاني على أنها ضرورية في إدارة التفاعلات الشخصية داخل المجتمع، ويشير إلى أفضل المعايير الاجتماعية والقيم الإنسانية المرتبطة بالخير والشر، فيما يتعلق بالمبادئ التي تعبر عنها معايير العدالة، فهي معادلة للقانون الطبيعي من حيث أنها مدفوعة بضمير الإنسان بهدف تحقيق المساواة وتتوافق مع العمل والعدالة والأخلاق. (١٦ : ١٢)

ومن الضروري أن يكون هناك عنصر قانوني يحكم ويفصل التفاعلات التي تنتج عن النشاط الرياضي، ويضع في المقابل القواعد القانونية اللازمة للتخفيف من مخاطره في ضوء التحول الكبير الذي حدث في طبيعة المجال الرياضي بشكل عام، حيث تشتمل هذه اللوائح على ما يشار إليه بالتشريعات الرياضية بالنظر إلى سياق الساحة الرياضية. (٩ : ١٦)

ومن الضرورة التأكد من طبيعة العقود التجارية مثل عقد البيع، وعقد الوكالة، وعقد النقل، والعقود الطبية، رغم وجود قواعد مشتركة بين هذه العقود، ولهذا السبب تم الاعتماد عليها لحل النزاعات الرياضية ومشاكل العقد الرياضي، أن تتسم العقود الرياضية بخصوصية كبيرة وأهمية لا تقل عن تلك العقود التجارية، بحقيقة أن المحكمة الرياضية أصبحت ضرورة حتمية في إطار المجتمع الرياضي نتيجة كثرة الخلافات الرياضية وظهور هيئات قضائية رياضية متخصصة، فمن الضروري وجود قضاء رياضي متخصص ورياضة رياضية، محكمة للفصل في المنازعات، وتتكون من قضاة ومتخصصين في علوم الرياضة والاحتراف. (٩ : ١٥)

وتم توحيد تعريف الكيان الاستثماري بحيث يكون لكل مشروع أو نشاط اقتصادي مُنح ترخيصًا وفقًا للقانون وجود قانوني في دولة الكويت، ويُعرَّف الاستثمار المباشر بأنه توظيف رأس مال المستثمر مباشرةً في كيان استثماري كويتي، إما من قبل المستثمر بمفرده أو بالاشتراك مع مستثمر آخر. (٨ : ٣٨٣)

وتم استبدال القانون رقم (١١٦) لسنة (٢٠١٣م) بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت بقانون رقم (٨) لسنة (٢٠٠١م) بشأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي من أجل تعزيز هذه الرؤية، وركزت أحكام القانون الجديد على بعض الأهداف الرئيسية. وتناولت لأول مرة قضية إصلاح البيئة الاستثمارية وتنميتها من خلال النص صراحة على الاختصاص الممنوح في هذا الشأن لدولة الكويت. (٦ : ٣٢)

وقد حققت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تقدماً يستحق الثناء خلال السنوات القليلة الأولى من إنشائها، حيث تلقت طلبات ترخيص الاستثمار المباشر ومنح المزايا، فضلاً عن الترويج لدولة الكويت كموقع جاذب للاستثمار وسوق مهم للغاية، كما قدمت تسهيلات للمستثمرين والمشاريع الاستثمارية المرخصة، مما عزز مكانتها كواحدة من أكثر الوكالات شهرة. قطاع اقتصادي يلتزم بمعايير أداء مهمة تساعد في تحقيق أهداف وركائز التنمية في الدولة، وكذلك في مواكبة التغيرات في أنماط الاستثمار العالمية. (٦: ١٩) (٧: ٩)

مشكلة البحث:

حددت لائحة الهيئة العامة للرياضة أنواع الهيئات الرياضية في دولة الكويت، الأندية الرياضية الشاملة، والأندية الرياضية المتخصصة، والاتحادات الرياضية، والأندية الرياضية هي في الأصل اتحادات تتكون من أشخاص طبيعيين توحدهم أهداف اجتماعية ورياضية ويتمتعون بالشخصية المعنوية وفقًا لقوانينهم ويسمح لهم بمتابعة تخصصاتهم بصفة دائمة دون السعي للحصول على مواد، على الرغم من أنهم قد يكونون محترفين في ممارسة النشاط الرياضي.

ووجود المستثمرين في المجال الرياضي داخل الأندية الرياضية يعزز التنافسية، والكفاءة، ويخلق فرص العمل، ويسوي توزيع الدخل، وغالبًا ما يجلب المستثمرون الأجانب مواد جديدة نادرة ورأس مال وتكنولوجيا وقدرات إدارية وتسويقية إلى دولة الكويت، ولا يمكن إنكار أهمية هذه الاستثمارات في دعم دورة النمو وتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال قياس الفوائد التي تم الحصول عليها من هذه الاستثمارات، لا سيما تلك التي تقدمها الشركات غير الوطنية الكبيرة، مع تحقيق الأهداف التي حددها ترويج الاستثمار المباشر في ضوء الإطار التشريعي الذي رسمه القانون.

لذا ارتأت الباحثة التعرف على دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت.

هدف البحث:

يهدف البحث التعرف على دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت.

سؤال البحث:

ما دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت ؟

مصطلحات البحث:

- **الاستثمار:**

الاستثمار في اللغة: الإنماء، إذ يقال ثمر ماله: نماه، ويقال ثَمر الله مالك أي كثرة، وأثمر الرجل: أي كثر ماله والثمر هو الزيادة والنماء فيستثمر يعني ينمي أي يزيد، والاستثمار استخدام الأموال في الإنتاج، إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات. (٣ : ٤٠)

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

هو: "تقديم الأموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدول المضيفة للمساهمة المباشرة أو غير المباشرة في مشروع قائم أو سيتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن".
(١٣: ٢٠)

ويعرف أيضاً بأنه: "توجيه المدخرات إلى مجالات إنتاجية تسد حاجة اقتصادية من ناحية وتوفر عائداً من الناحية الأخرى". (١٢: ٣٠)

وهو: "تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بقصد إنشاء أو تنمية مشروع لإنتاج السلع والخدمات". (١٦: ١٠)

وهو: "الوعاء القانوني للأموال الأجنبية المراد توظيفها داخل الدولة المستقطبة للاستثمار، بغية حصول مالكها على فوائد معينة، وفي نفس الوقت حصول الدول المضيفة لذلك الاستثمار على الخبرات الفنية والكفاءات العلمية لغرض نمو وتطوير اقتصاداتها". (١١: ٥)

- **قانون الرياضة:**

هو عبارة عن: "مجموعة من الوثائق القانونية التي تحكم صناعة الرياضة من جميع جوانبها، والعلاقة المرنة التي تربط قانون الرياضة بجميع القوانين الأخرى، مثلها مثل تلك الخاصة بالقانون الإداري والمدني والجنائي، وهذا كله بسبب وجود أنواع مختلفة من الأشخاص والأنشطة داخل الحركة الرياضية". (٩: ١٧)

- **الهيئة العامة للرياضة:**

تعرف بأنها: " أنشئت بموجب القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٥م بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٥م وهي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية، أسند إليها العناية بشؤون الشباب وتهيئة أسباب القوة والرعاية لهم وتنمية قدراتهم الخلقية والعقلية والفنية وتوفير الوسائل الكفيلة بتنشئة المواطن الصالح دينيا واجتماعيا وبدنيا وثقافيا وتعزيز ولائه للوطن".

الدراسات السابقة:

أولاً الدراسات العربية:

١-دراسة **أحمد رجب عبد الخالق (٢٠٢٠م) (٢):** بعنوان تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، هدف البحث التعرف على تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، وتم الاعتماد في تلك الدراسة على المنهج الاستقرائي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عصب الاقتصاد لكل الدول، وأن معظم مراحل تطور السياسة التشريعية الاستثمارية في مصر تأثرت بالظروف الاجتماعية.

٢-دراسة **عطية خمخام ومحمد على (٢٠٢٠م) (١٥):** بعنوان الاستثمار في القطاع الرياضي كآلية للتنويع الاقتصادي، تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار في صناعة الرياضة حيث بلغت قيمتها التقديرية نحو 1,3 تريليون دولار على مستوى العالم في سنة 2017 ، كما أنها تعد أيضا أحد مصادر التنويع الاقتصادي للدول، بالإضافة إلى بعدها الصحي و الترفيهي للمجتمع، حيث تعتبر من القطاعات الساحبة والمغذية لعديد من القطاعات الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في القطاع الرياضة مازال يحقق أرباح خيالية في الدول الغربية سواء على مستوى المنشآت الرياضية أو الأندية أو النخب أو إنتاج المستلزمات الرياضية والإعلام والاتصال بعكس الدول النامية التي لم تستغل الفرص المتاحة لديها.

٣-دراسة **هدى بدر سعيد (٢٠١٩م) (١٨):** بعنوان تطوير الاستثمار الرياضي ببعض الأندية الرياضية بدولة الكويت، هدف البحث التعرف على دور التشريعات القانونية الحالية في تطوير الاستثمار الرياضي ببعض الأندية والاتحادات

الرياضية بدولة الكويت، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي نظراً لملائمته لطبيعة البحث، وتكونت العينة من عدد (٢٣٠) فرد، وأظهرت النتائج وجود فجوة بين التشريعات القانونية الراهنة وحجم الاستثمارات المخصصة لحقوق الدعاية والإعلان للرياضة من قبل الشركات والمؤسسات الاستثمارية، وتوجد حاجة ماسة إلى إصدار مزيد من التشريعات القانونية لتفعيل الاستثمار في الأندية والاتحادات الرياضية والتي تتناسب مع طموحات رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي.

٤-دراسة **أسامة عبيد فضل المولى (٢٠١٨م) (٤):** بعنوان استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، هدفت الدراسة تحليل دور الاستثمار الأجنبي وأثرة في الاستثمار المحلي في ظل بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، وأظهرت النتائج الافتقار إلى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.

٥-دراسة **يوسف بن عطية الثبيتي (٢٠٢١م) (١٩):** بعنوان متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للرياضة السعودية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، هدف البحث التعرف على متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي في المجال الرياضي في ضوء استراتيجيات الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي على عينة قوامها (٤٦) من رجال الأعمال، ومن أهم نتائج البحث امتلاك المملكة العربية السعودية لقوانين جذب الاستثمار الأجنبي بالأنشطة الرياضية والأنظمة واللوائح التي تحكم علاقة المستثمر بالمنظمات المحلية عموماً والتي تتسق مع وثيقة استراتيجية الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، وتم التوصل إلى آلية مقترحة لجذب المستثمرين للاستثمار في مجال الرياضة والتوصية بعقد ورش عمل العاملين بقطاع الرياضة بالمملكة العربية السعودية حول الملكية الفكرية وأهميتها.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

٦-دراسة **بسام نور حسن وآخرون Bassam Nour Hassan et. al. (٢٠٢٢م) (٢٠):** بعنوان تقييم الاستثمار في المنشآت الرياضية في مصر وأثره على السياحة الرياضية: معوقات ومتطلبات، هدف البحث إلى دراسة معوقات ومتطلبات الاستثمار الرياضي في مصر ودراسة تأثير الاستثمار الرياضي على السياحة الرياضية في مصر. حللت الدراسة البيانات الثانوية المتعلقة بالاستثمار الرياضي والسياحي والبيانات الأولية بالاعتماد على المقابلات. أدارت الدراسة المقابلات التي أجريت مع كبار المسؤولين في وزارة الشباب والرياضة المصرية، ووزارة السياحة المصرية (MOT) ، والعديد من مديري الهيئات الرياضية والسياحة. تظهر نتائج الدراسة معوقات الاستثمار الرياضي في مصر مثل نقص الكوادر المدربة الكافية، ولا يوجد نظام احترافي للترويج لبرامج السياحة الرياضية والأنشطة والفعاليات والمنشآت الرياضية في مصر، علاوة على متطلبات مصر لذلك. القدرة على استضافة البطولات والمسابقات الرياضية الدولية مثل الأولمبياد وكأس العالم للأندية والفرق وغيرها.

٧-دراسة **و. ف. سافيليفرا O. V. Savelevra (٢٠١٩م) (٢٢)**: بعنوان مميزات الاستثمار في صناعة الرياضة، وخلص إلى أنه من أجل الاحتفاظ بالاستثمارات وتحفيزها بالتدفق إلى مجال الثقافة البدنية والرياضة، تحتاج الدولة إلى اتخاذ عدد من التدابير في القريب المستقبل، مثل: تشكيل آلية واضحة لتقديم القروض التفضيلية. الحفاظ على التوازن بين المصالح التجارية الخاصة والأهداف الاجتماعية للدولة؛ توحيد المصطلحات قاعدة التقنيات والسلع والأجهزة والمعدات وغيرها.

اجراءات البحث:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي (دراسات مسحية وتحليلية) لمناسبته لطبيعة البحث ولتحقيق أهدافه.

مجتمع وعينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية ممثلة من مديري وإداري أندية رياضية ومستثمر رياضي بدولة الكويت، وذلك لعدد (٦٥) فرد، حيث بلغت العينة الاستطلاعية عدد (٥) فرداً وبنسبة مئوية مقدارها (٧.٧%) وبلغت العينة الاساسية عدد (٦٠) فرداً، بنسبة مئوية مقدارها (٩٢.٣%)، ويتضح ذلك كما في جدول (١).

جدول (١) توصيف عينة البحث

م	البيان	العينة الاستطلاعية	النسبة المئوية	العينة الأساسية	النسبة المئوية
١	مدير نادي	٢	٤٠%	٢٠	٣٣.٣%
٢	إداري	٢	٤٠%	٣٠	٥٠%
٣	مستثمر رياضي	١	٢٠%	١٠	١٦.٦%
	المجموع	**٥**	**٧.٧%**	**٦٠**	**٩٢.٣%**

أداة جمع البيانات:

تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات التي تعبر عن دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت، من خلال استعراض ضوابط الاستثمار في الأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة والاتحادات الرياضية.

ومن ثم عرض الاستبيان في صورته الأولية على عدد (٥) من السادة الخبراء، مع مراعاة ألا تقل خبراتهم في المجال عن خمس سنوات وذلك بهدف التعرف على مدى مناسبة العبارات للهدف الذي وضعت من أجله.

الدراسة الاستطلاعية:

قامت الباحثة بإجراء الدراسة الاستطلاعية على عدد (٥) فرد من مديري وإداري أندية رياضية ومستثمر رياضي بدولة الكويت، وهي مجموعة الدراسة الاستطلاعية لإيجاد المعاملات العلمية (الصدق– الثبات).

جدول (٢) نسبة آراء الخبراء حول عبارات استبيان دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت ن = ٥

م	العبارة	النسب المئوية		العبارة	النسب المئوية
١	يوجد هيئة تختص بتشجيع الاستثمار المباشر.	%١٠٠	١٠	تعد الهيئة الدراسات والبحوث والإحصائيات اللازمة للترويج للاستثمار	%٩٠
٢	تهدف الهيئة إلى جذب واستقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.	%٩٠	١١	تتلقي الهيئة طلبات المستثمرين ودراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.	%١٠٠
٣	تسهم الهيئة في تطوير وتحسين بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات وإزالة المعوقات أمام المستثمرين.	%٨٠	١٢	تساهم الهيئة في رأس مال شركات متخصصة لإنشاء أو إدارة حاضنات أعمال المشروعات.	%٩٠
٤	توفر الهيئة سبل الدعم والتسهيلات المختلفة لتشجيع المستثمرين	%١٠٠	١٣	تسهل الهيئة الإجراءات والخدمات اللازمة لتحسين وتطوير البيئة الاستثمارية.	%٩٠
٥	تعمق الهيئة الوعي لأهمية الاستثمار المباشر خاصة الأجنبي	%٨٠	١٤	تنظم الهيئة المؤتمرات والندوات والمعارض والدورات وتقديم الخدمات والبرامج التدريبية.	%٨٠
٦	تروج الهيئة للبيئة الاستثمارية الكويتية وفرص الاستثمار المباشر المتاحة فيها.	%٨٠	١٥	تنسق الهيئة مع الجهات المعنية من أجل توفير التسهيلات التمويلية والائتمانية لتشجيع الاستثمار.	%١٠٠
٧	تحث الهيئة المستثمرين على نقل وتوطين واستعمال التكنولوجيا.	%٩٠	١٦	تراقب الهيئة وتتابع أداء الاستثمارات المباشرة في البلاد.	%١٠٠
٨	تشجع الهيئة الشراكات المحققة	%٨٠	١٧	تتعرف الهيئة على أي معوقات تعترض أداء	%٩٠

	لأهداف التنمية بين المستثمر الكويتي والمستثمر الأجنبي.			الاستثمار.	
٩	تجري الهيئة مسح لفرص الاستثمار المباشر الممكنة في البلاد والترويج لها.	٩٠%	١٨	يتمتع المستثمر بمقتضى أحكام القانون بمبادئ سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية الخاصة باستثماره.	٩٠%

يتضح من جدول (٢) نسبة موافقة الخبراء حول عبارات الاستبيان حيث يتضح نسبة آراء الخبراء الموافقين على وجود العبارة، وتراوحت الأهمية النسبية مابين(٨٠%- ١٠٠%)، حيث ارتضت الباحثة بأخذ جميع العبارات.

ثم قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط بين درجة كل عباره والدرجة الكلية للاستبيان، ويوضح ذلك الجدول التالي.

جدول (٣) معامل ارتباط عبارات الاستبيان

ن = ٥

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
١	*٠.٧١٢	١٠	*٠.٧٣٦
٢	*٠.٨٦٥	١١	*٠.٥٦٤
٣	*٠.٤٥٦	١٢	*٠.٦٧٤
٤	*٠.٣٨٩	١٣	*٠.٦٦٧
٥	*٠.٧٨٩	١٤	*٠.٩٧٥
٦	*٠.٧٥٧	١٥	*٠.٧٨٧
٧	*٠.٥٦٨	١٦	*٠.٨٢٥
٨	*٠.٩٧٧	١٧	*٠.٦٨٢
٩	*٠.٦٨٩	١٨	*٠.٧٩٩

* قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) = ٠.٢٨٠

يتضح من جدول (٣) ان قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للاستبيان ذات دلاله إحصائياً حيث تراوحت ما بين (٠.٩٧٧، ٠.٣٨٩) مما يدل على صدق الاستبيان.

ثبات الاستبيان:

تم حساب ثبات الاستبيان بطريقة إعادة تطبيق الاختبار Test Retest وذلك بفاصل زمني (١٥) يوم وذلك لإيجاد قيمة ثبات العبارات بين التطبيق الأول والثاني ويتضح ذلك كما في جدول (٤).

جدول (٤)

ثبات عبارات الإستبيان **ن = ٥**

رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات
١	٠.٧٤١	١٠	٠.٦٥٤
٢	٠.٤٥٢	١١	٠.٦٥٨
٣	٠.٦٩٨	١٢	٠.٧٤٥
٤	٠.٥٨٢	١٣	٠.٧٨٦
٥	٠.٣٦٥	١٤	٠.٦٢١
٦	٠.٤٨٧	١٥	٠.٧٤٨
٧	٠.٦٣٥	١٦	٠.٦٩٥
٨	٠.٦٣٥	١٧	٠.٨٧٤
٩	٠.٦٥٤	١٨	٠.٦٣٩

* قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) = ٠.٣٦٥

يتضح من جدول (٤) ان قيم معامل الثبات بين درجة العبارة والدرجة الكلية للاستبيان ذات دلاله إحصائية حيث تراوحت ما بين (٠.٣٦٥، ٠.٨٧٤) مما يدل على صدق الاستبيان.

الدراسة الأساسية:

قامت الباحثة بالتطبيق الميداني لأداة البحث في الفترة من ٢٠٢١/٦/٨م حتى ٢٠٢١/٦/١٥م، حيث تم توزيع الاستبيان على عينة البحث من مديري وإداري أندية رياضية ومستثمر رياضي وعددهم (٦٠) فرد.

المعالجات الإحصائية:

استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي SPSS، واستخدمت المعالجات التالية:

- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- معامل الارتباط لبيرسون.
- معامل الفا كرونباخ.
- التكرارات والنسب المئوية.

عرض النتائج ومناقشتها:

وللإجابة عن سؤال البحث والذي نص على:

- ما دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت ؟

جدول (٣) الدرجة المقدرة والوزن النسبي والترتيب لعبارات الاستبيان

ن= ٦٠

م	العبارة	الدرجة المقدرة	الوزن النسبي	الترتيب
١	يوجد هيئة تختص بتشجيع الاستثمار المباشر.	٥٢	%٨٦.٦	٦
٢	تهدف الهيئة إلى جذب واستقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.	٥٠	%٨٣.٣	٨
٣	تسهم الهيئة في تطوير وتحسين بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات وإزالة المعوقات أمام المستثمرين.	٥٨	%٩٦.٦	١
٤	توفر الهيئة سبل الدعم والتسهيلات المختلفة لتشجيع المستثمرين	٤٠	%٦٠	١٤
٥	تعمق الهيئة الوعي لأهمية الاستثمار المباشر خاصة الأجنبي	٣٨	%٦٣.٣	١٦
٦	تروج الهيئة للبيئة الاستثمارية الكويتية وفرص الاستثمار المباشر	٥١	%٨٥	٧

م	العبارة	الدرجة المقدرة	الوزن النسبي	الترتيب
	المتاحة فيها.			
٧	تحث الهيئة المستثمرين على نقل وتوطين واستعمال التكنولوجيا.	٥٧	%٩٥	٢
٨	تشجع الهيئة الشراكات المحققة لأهداف التنمية بين المستثمر الكويتي والمستثمر الأجنبي.	٣٧	%٦١.٦	١٧
٩	تجري الهيئة مسح لفرص الاستثمار المباشر الممكنة في البلاد والترويج لها.	٣٩	%٦٥	١٥
١٠	تعد الهيئة الدراسات والبحوث والإحصائيات اللازمة للترويج للاستثمار	٥٦	%٩٣.٣	٣
١١	تتلقى الهيئة طلبات المستثمرين ودراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.	٤٧	%٧٨.٣	١١
١٢	تساهم الهيئة في رأس مال شركات متخصصة لإنشاء أو إدارة حاضنات أعمال المشروعات.	٣٥	%٥٨.٣	١٨
١٣	تسهل الهيئة الإجراءات والخدمات اللازمة لتحسين وتطوير البيئة الاستثمارية.	٥٤	%٩٠	٤
١٤	تنظم الهيئة المؤتمرات والندوات والمعارض والدورات وتقديم الخدمات والبرامج التدريبية.	٤٩	%٨١.٦	٩
١٥	تنسق الهيئة مع الجهات المعنية من أجل توفير التسهيلات التمويلية والائتمانية لتشجيع الاستثمار.	٤٥	%٧٥	١٢
١٦	تراقب الهيئة وتتابع أداء الاستثمارات المباشرة في البلاد.	٥٣	%٨٨.٣	٥
١٧	تتعرف الهيئة على أي معوقات تعترض أداء الاستثمار.	٤٢	%٧٠	١٣
١٨	يتمتع المستثمر بمقتضى أحكام القانون بمبادئ سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية الخاصة باستثماره.	٤٨	%٨٠	١٠
	الدرجة الكلية	٧٩	**كبيرة**	

يتضح من جدول (٣) أن الدرجة المقدرة تراوحت ما بين (٥٨ – ٣٥) والوزن النسبي (٩٦.٦% – ٥٨.٣%) لعبارات الاستبيان حيث جاء في المرتبة الأولى العبارة رقم (٣) والتي نصت على **(تسهم الهيئة في تطوير وتحسين بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات وإزالة المعوقات أمام المستثمرين)** بدرجة مقدرة (٥٨)، وجاء في المرتبة الثانية العبارة رقم (٧)

والتي نصت على **(تحث الهيئة المستثمرين على نقل وتوطين واستعمال التكنولوجيا)** بدرجة مقدرة (٥٧)، وجاء في المرتبة الثالثة العبارة رقم (١٠) والتي نصت على **(تعد الهيئة الدراسات والبحوث والإحصائيات اللازمة للترويج للاستثمار)** بدرجة مقدرة (٥٦)، وجاء في المرتبة الرابعة العبارة رقم (١٣) والتي نصت على **(تسهل الهيئة الإجراءات والخدمات اللازمة لتحسين وتطوير البيئة الاستثمارية)** بدرجة مقدرة (٥٤)، وجاء في المرتبة الخامسة العبارة رقم (١٦) والتي نصت على **(تراقب الهيئة وتتابع أداء الاستثمارات المباشرة في البلاد)** بدرجة مقدرة (٥٣).

وجاء في المرتبة السادسة العبارة رقم (١) والتي نصت على **(يوجد هيئة تختص بتشجيع الاستثمار المباشر)** بدرجة مقدرة (٥٢)، وجاء في المرتبة السابعة العبارة رقم (٦) والتي نصت على **(تروج الهيئة للبيئة الاستثمارية الكويتية وفرص الاستثمار المباشر المتاحة فيها)** بدرجة مقدرة (٥١)، وجاء في المرتبة الثامنة العبارة رقم (٢) والتي نصت على **(تهدف الهيئة إلى جذب واستقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي)** بدرجة مقدرة (٥٠)، وجاء في المرتبة التاسعة العبارة رقم (١٤) والتي نصت على **(تنظم الهيئة المؤتمرات والندوات والمعارض والدورات وتقديم الخدمات والبرامج التدريبية)** بدرجة مقدرة (٤٩)، وجاء في المرتبة العاشرة العبارة رقم (١٨) والتي نصت على **(يتمتع المستثمر بمقتضى أحكام القانون بمبادئ سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية الخاصة باستثماره)** بدرجة مقدرة (٤٨).

وجاء في المرتبة الحادية عشر العبارة رقم (١١) والتي نصت على **(تتلقى الهيئة طلبات المستثمرين ودراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها)** بدرجة مقدرة (٤٧)، وجاء في المرتبة الثانية عشر العبارة رقم (١٥) والتي نصت على **(تنسق الهيئة مع الجهات المعنية من أجل توفير التسهيلات التمويلية والائتمانية لتشجيع الاستثمار)** بدرجة مقدرة (٤٥)، وجاء في المرتبة الثالثة عشر العبارة رقم (١٧) والتي نصت على **(تتعرف الهيئة على أي معوقات تعترض أداء الاستثمار)** بدرجة مقدرة (٤٢)، وجاء في المرتبة الرابعة عشر العبارة رقم (٤) والتي نصت على **(توفر الهيئة سبل الدعم والتسهيلات المختلفة لتشجيع المستثمرين)** بدرجة مقدرة (٤٠)، وجاء في المرتبة الخامسة عشر العبارة رقم (٩) والتي نصت على

(تجري الهيئة مسح لفرص الاستثمار المباشر الممكنة في البلاد والترويج لها) بدرجة مقدرة (٣٩)، وجاء في المرتبة السادسة عشر العبارة رقم (٥) والتي نصت على **(تعمق الهيئة الوعي لأهمية الاستثمار المباشر خاصة الأجنبي)** بدرجة مقدرة (٣٨)، وجاء في المرتبة السابعة عشر العبارة رقم (٨) والتي نصت على **(تشجع الهيئة الشراكات المحققة لأهداف التنمية بين المستثمر الكويتي والمستثمر الأجنبي)** بدرجة مقدرة (٣٧)، وجاء في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (١٢) والتي نصت على **(تساهم الهيئة في رأس مال شركات متخصصة لإنشاء أو إدارة حاضنات أعمال المشروعات)** بدرجة مقدرة (٣٥).

وترى الباحثة مما سبق أن واقع القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت من خلال استعراض نتائج تحليل إجابات عينة البحث من مديري وإداري أندية رياضية ومستثمر رياضي قد جاءت بدرجة كبيرة تعكس ضوابط الاستثمار في الأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة والاتحادات الرياضية.

وتتفق تلك النتائج مع دراسة كل من **أحمد رجب عبد الخالق (٢٠٢٠م)** التي توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عصب الاقتصاد لكل الدول، وأن معظم مراحل تطور السياسة التشريعية الاستثمارية في مصر تأثرت بالظروف الاجتماعية، ودراسة **عطية خمخام ومحمد على (٢٠٢٠م) (١٥)** التي توصلت إلى أن الاستثمار في القطاع الرياضة مازال يحقق أرباح خيالية في الدول الغربية سواء على مستوى المنشآت الرياضية أو الأندية أو النخب أو إنتاج المستلزمات الرياضية والإعلام والاتصال. بعكس الدول النامية التي لم تستغل الفرص المتاحة لديها، ودراسة **هدى بدر سعيد (٢٠١٩م) (١٨)** التي أظهرت وجود فجوة بين التشريعات القانونية الراهنة وحجم الاستثمارات المخصصة لحقوق الدعاية والإعلان للرياضة من قبل الشركات والمؤسسات الاستثمارية، وتوجد حاجة ماسة إلى إصدار مزيد من التشريعات القانونية لتفعيل الاستثمار في الأندية والاتحادات الرياضية والتي تتناسب مع طموحات رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي،

ودراسة **أسامة عبيد فضل المولى (٢٠١٨م) (٤)** التي أظهرت الافتقار إلى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.

ودراسة **يوسف بن عطية الثبيتي (٢٠٢١م) (١٩)** من أهم نتائجها امتلاك المملكة العربية السعودية لقوانين جذب الاستثمار الأجنبي بالأنشطة الرياضية والأنظمة واللوائح التي تحكم علاقة المستثمر بالمنظمات المحلية عموماً والتي تتسق مع وثيقة استراتيجية الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، وتم التوصل إلى آلية مقترحة لجذب المستثمرين للاستثمار في مجال الرياضة والتوصية بعقد ورش عمل العاملين بقطاع الرياضة بالمملكة العربية السعودية حول الملكية الفكرية وأهميتها، ودراسة بسام **نور حسن وآخرون (Bassam Nour Hassan et. al. 2022م) (٢٠)** أظهرت النتائج الدراسة معوقات الاستثمار الرياضي في مصر مثل نقص الكوادر المدربة الكافية ، ولا يوجد نظام احترافي للترويج لبرامج السياحة الرياضية والأنشطة والفعاليات والمنشآت الرياضية في مصر ، علاوة على متطلبات مصر لذلك، القدرة على استضافة البطولات والمسابقات الرياضية الدولية مثل الأولمبياد وكأس العالم للأندية والفرق وغيرها، ودراسة **و. ف. سافيليفرا (O. V. Savelevra 2019) (٢٢)** التي عكست أهمية الاستثمار في المجال الرياضي، وأنه من أجل الاحتفاظ بالاستثمارات وتحفيزها بتدفق إلى مجال الثقافة البدنية والرياضة، تحتاج الدولة إلى اتخاذ عدد من التدابير في القريب المستقبل ، مثل: تشكيل آلية واضحة لتقديم القروض التفضيلية. الحفاظ على التوازن بين المصالح التجارية الخاصة والأهداف الاجتماعية للدولة، وتوحيد مصطلحات قاعدة التقنيات والسلع والأجهزة والمعدات وغيرها.

وبذلك تكون الباحثة قد أجابت عن سؤال البحث.

خلاصة البحث:

من خلال ما توصلت إليه الباحثة من نتائج تستنتج ما يلي:

- دور الهيئة العامة للرياضة والقوانين والتشريعات في تعزيز الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت من خلال استعراض نتائج تحليل إجابات عينة البحث من مديري وإداري أندية رياضية ومستثمر رياضي قد جاءت بدرجة كبيرة تعكس ضوابط الاستثمار في الأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة والاتحادات الرياضية.

التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه الباحثة من استنتاجات توصى بالآتي:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم تسهيلات أكثر وضمانات قانونية تحمي المستثمر.
- تهيئة مناخ استثماري فعال ومطابق للمقاييس والمؤشرات الدولية.
- توفير جميع العوامل الأساسية التي تدخل في تكوين مناخ متكامل لجذب تدفقات استثمارية أكثر في المجال الرياضي بدولة الكويت.

المراجع العربية والأجنبية:

المراجع العربية:

١- **إبراهيم أحمد إبراهيم (٢٠٠٠م):** التحكيم الدولي الخاص، ط ٣، دار النهضة العربية، مصر.

٢- **أحمد رجب عبد الخالق (٢٠٢٠م):** تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٧٤.

٣-**آزاد شكور صالح (٢٠١١م):** الاستثمار الأجنبي (سبل استقطابه وتسوية منازعاته)، مطبعة شتات، دار الكتب القانونية، القاهرة.

٤- **أسامة عبيد فضل المولى (٢٠١٨م):** إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مج٩، ع٣.

٥- **الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي (٢٠١٠م):** الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في دول مجلس التعاون، إصدار خاص من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، ص٢٠٩.

٦- **بلال عقل الصنديد (٢٠١٨م):** الاستثمار المباشر في دولة الكويت تحديات الواقع والقانون، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس.

٧- **ثيودور موران (١٩٩٤م):** الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار الخارجي المباشر، ترجمة جورج خوري، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ص ٩.

٨- **جابر فهمي عمران (٢٠١٣م):** الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص٢٠١٣م، ص٣٨٣.

٩-**جباري حضري (٢٠٢٠م):** المسؤولية المدنية عن الحوادث والإصابات في المجال الرياضي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة دكتوراة، جامعة جيلالي ليابس.

١٠- **سامي عبيد التميمي (٢٠٠٦م):** الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات من نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

١١- **طيبة حماد المقطر وياسر طايع (٢٠١٨م):** الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع٣.

١٢- **عبد الحكيم مصطفى عبد الرحمن (١٩٩٠م):** المركز القانوني للمستثمر في السودان بين القانون الداخلي والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٣- **عبد الحميد الغزالي (١٩٨٥م):** مقدمة في الاقتصاديات الكلية، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٤- **عبد الغفار حنفي (٢٠٠٠م):** الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، بيروت.

١٥- **عطية خمخام ومحمد على (٢٠٢٠م):** الاستثمار في القطاع الرياضي كآلية للتنويع الاقتصادي، مجلة المسار، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ع٦.

١٦- **كاوان إسماعيل إبراهيم (٢٠١١م):** عقود عن النفط وإنتاجه، دار الكتب القانونية، القاهرة.

١٧- **كمال البصري (٢٠٠٦م):** قراءة في مسودة قانون الاستثمار المقترح، ص ١٠.

١٨- **هدى بدر سعيد (٢٠١٩م):** تطوير الاستثمار الرياضي ببعض الأندية الرياضية بدولة الكويت، مجلة نظريات وتطبيقات التربية البدنية وعلوم الرياضة، مجلد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول " التربية البدنية والرياضة من الكفاية الى الكفاءة "، ع٢، كلية التربية الرياضية جامعة مدينة السادات.

١٩- **يوسف بن عطية الثبيتى (٢٠٢١م):** متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للرياضة السعودية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضية المتخصصة، كلية التربية الرياضية، جامعة أسوان، مج١١، ع١.

المراجع الأجنبية:

20- **Bassam Nour Hassan, Hala Nabil, Asmaa Abd Elraouf (2022):** Assessing Investment in Sport Facilities in Egypt and its Impact on Sports Tourism: Obstacles and Requirements, Minia Journal of Tourism and Hospitality Research Vol. (14), No. (2).

21- http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1780317

22-O. V. Saveleva (2020): SPECIFIC FEATURES OF INVESTING IN THE SPORTS INDUSTRY, 18th International Scientific Conference "Problems of Enterprise Development: Theory and Practice, DOI: 10.15405/epsbs.2020.04.108.

23-www.bakertilly.com.kw/ar/